

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٩٥٥

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طبييلة ، حسين السكران .

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٨ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف
القضية الجنائية رقم (٢٠١٤/٧٥٦) المفصولة من محكمة الجنايات الكبرى
بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٩ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج)
من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها والمتضمن تجرم
المتهم بجناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩)
عقوبات مكررة مرتين وعملاً بالمادة ذاتها وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة
ثمانين سنوات والرسوم عن كل جرم محسوبة له مدة التوقيف .

وعلاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبات المحكوم بها وهي
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثمانين سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف حيث جاء الحكم مستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا
يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤)
من الأصول الجزائية .

وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب
فيها تأييد الحكم المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وكانت بقرارها رقم (٢٠١٤/٥٣١) تاريخ ٢٧/٤/٢٠١٤ قد أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى ليحاكم لدى تلك المحكمة عن جناية هتك العرض وفقاً للمادة (٢٩٩) عقوبات مكررة مرتين .

وبتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٤ وفي القضية رقم (٢٠١٤/٧٥٦) قررت المحكمة تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) مكررة مرتين ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل مرة وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد لتصبح وضعه في الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ولما كان القرار مميزاً بحكم القانون طبقاً للمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد رفع النائب العام لدى تلك المحكمة أوراق الدعوى لمحكمة مبدياً أن الحكم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية طالباً تأييده .

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد القرار المميز وباستعراض محكمتنا بصفتها محكمة موضوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها يتبين :

١. من حيث الواقعة الجرمية جاءت مستمدة من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائعاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيانات التي اعتمدتها بقرارها وذكرت فقرات مطولة من هذه البيانات ضمن قرارها المطعون فيه .

٢. ومن حيث التطبيقات نجد إن ما قام به المتهم من أفعال بقيامه بالاعتداء الجنسي على المجني عليه وبالمرة الثانية قام المتهم باصطحاب المجني عليه إلى أحد الورش حيث قام بتشليحه ملابس السفلية وشلح هو ملابسه وقام بوضع قضيبه في فم المجني عليه ثم بعد ذلك بوضعه في مؤخرة المجني عليه واستمنى على مؤخرته والذي لم يبلغ العشر سنوات من عمره فهي تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض مكررة مرتين طبقاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات .

من حيث العقوبة نجد إن العقوبة التي فرضتها محكمة الجنايات الكبرى بحق المتهم تقع ضمن الحد القانوني للجريمة وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

فيكون القرار من حيث الواقعة والتطبيق والعقوبة واقعاً في محله مما يتعين تأييده .

لذلك نقرر تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٢/٨/٢٠١٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش